مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد7، العدد 1 – مارس 2020

OEB Univ. Publish. Co.

البنوك الإسلامية بين ضغط المخاطر ومواكبة متطلبات المعايير الدولية (اتفاقيات بازل)

Islamicbanksbetweenrisk pressure and meet the requirements of international standards (Basel Conventions)

د. خيرة زرواطي، جامعة بشار،الجزائر.
zer.khayra@gmail.com
أ.د. مجدوب بحوصي، جامعة بشار،الجزائر
bahoussi8191@gmail.com

تاريخ التسليم:(2020/01/05)، تاريخ المراجعة:(2020/01/30)،تاريخ القبول:(2020/03/01)

ملخص:

مع استقطاب الصناعة البنكية الإسلامية انتباه المجتمع المالي الدولي، ظهرت الحاجة إلى تطوير إطار شامل لإدارة المخاطر متكيف مع البنوك الإسلامية. لما لها من أهمية في تطويرها واستدامتها، حيث يتوجب على البنوك الإسلامية تحديد المخاطر والتحكم فيها ولكن من جهة أخرى فهي ما زالت تعاني من عدة مشاكل ونقائص في تطبيق المعايير الدولية .

سوف نحاول خلال هده المقالة من تحديد نقاط القوة والضعف في أداء البنوك في هذا الجانب وبالتالي تقديم المقترحات الملائمة. وتزداد أهمية هذا الموضوع مع الأزمة المالية الحالية والجدل المطروح حول قدرة البنوك الإسلامية على مواجهة المخاطر وطرحها كبديل للبنوك الربوية القائمة.

الكلمات المفتاحية: بنوك اسلامية، مخاطر،اتفاقية بازل، ازمة مالية ، استقرار.

Abstract :

Islamic banks as part of the banking system in many countries had to keep up with the principles of work in accordance with Islamic law, where it is noteworthy that many of these banks are interested in establishing the necessary structures for the implementation of what is required by Islamic banks, as well as their capital adequacy is greater than the proportion specified. On the other hand, Islamic banks still suffer from several problems and shortcomings in the implementation of the decisions of Basel.

In this article, we will try to identify the strengths and weaknesses of their performance in this aspect, and thus make appropriate proposals. The importance of this issue increases with the current financial crisis and the debate about the ability of Islamic banks to face and put forward as an alternative to existing usury banks

Keywords: Islamic Banks-Basel Convention-Financial Crisis - Stability

* المؤلف المراسل: د. خيرة زرواطي ، الإيميل: zer.khayra@gmail.com

مقدمة:

تواجه البنوك العديد من المخاطر لدى ممارستها للأنشطة المصرفية، ويتزايد مستوى هذه المخاطر مع، تزايد حجمها، انتشارها ودرجة التعقيد والتطور في أنشطتها، تنامي العولمة المصرفية، انفتاح الأسواق على بعضها البعض واشتداد حدة المنافسة؛ ما أدى إلى الاهتمام بالأساليب والطرق التي تمكنها من تجاوزها والتغلب على آثارها السلبية. من أهم ما تم التوصل إليه في هذا الجانب هو وضع معايير دولية للرقابة البنكية، لحماية البنوك من خطر الإفلاس، وهو ما تجسد في اتفاقية بازلI وبازلII. والبنوك مطالبة بتطبيقها لكونها تشكل صمام أمان لها ضد الخسائر التي قد تلحق بها؛ لأنها تدعم رأس مالها خاصة في اتفاقية بازلII.

إن البنوك الإسلامية باعتبارها جزء من النظام المصرفي في الكثير من الدول يكتنف نشاطها مجموعة من المخاطر؛ بالشكل الذي يحتم على إداراتها ضرورة تحديدها وقياسها والتخفيف من آثارها ، وبما أن اتفاقيات ومقررات بازل صممت خصيصا للبنوك التقليدية ونصوصها مستمدة من مبادئ عمل هذه البنوك،بينما آليات عمل البنوك الإسلامية مستمدة من الشريعة الإسلامية بالشكل الذي يجعل بنود هذه الاتفاقية لا تتلاءم مع البنوك الإسلامية، حيث أن تطبيق البنوك الإسلامية لهذه الاتفاقية لم يعد خيارا ،بل واقعا يفرضه عليها الانفتاح المالي العالمي، ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة في محاولة توضيح واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمقررات بازل 3 .

إشكالية البحث:

وبناء على ما ورد فقد حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة عن الإشكالية التالية:

فيما تتمثل المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية وما هي سبل إدارتها والتحوط منها وفقا لاتفاقيات بازل؟

وتتدرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الإشكاليات الجزئية يمكن طرحها كالتالي:

- ما هي أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية؟
- فيما تتمثل إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية؟
- ما هي مراحل عملية إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية؟
- ما هو واقع تطبيق البنوك الإسلامية لاتفاقية بازل وما مدى نجاحها في ذلك ؟

فرضيات البحث:

انطلاقا من التساؤلات السابقة سنقوم باختبار الفرضيات التالية:

- إن صيغ التمويل الإسلامية تكتسي العديد من المخاطر المصرفية.
- استطاعت البنوك الإسلامية من اتخاذ الإجراءات والسياسات المناسبة لإدارة مخاطرها ومواكبة المعايير الدولية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه تناول موضوعا أساسيا وهو إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية التي أصبح بقاء وتطور المؤسسات المالية الإسلامية مرهونا بها بشكل كبير، وظهور هذه المخاطر والأزمات المالية العالمية والمحلية على حد سواء وتصاعد آثارها أوجب على البنوك الإسلامية الإلتزام بالممارسات السليمة لإدارة وضبط المخاطر، وكيفية تطبيقها لاتفاقيات بازل. وتزداد أهمية هذا الموضوع مع الأزمة المالية الحالية والجدل المطروح حول قدرة البنوك الإسلامية على مواجهتها وطرحها كبديل للبنوك الربوية القائمة. حيث أصبح النظام المصرفي في أمس الحاجة إلى بدائل وحلول مالية تسمح بإدارة مخاطره والتحوط منها وتنتشله من الطوفان المالي الذي وقع فيه.

خطة البحث: بعد جمع المادة العلمية؛ اقتضت طبيعة هذا البحث أن يقسم إلى ثلاث محاور كالآتي:

المحور الأول: طبيعة المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية.

المحور الثاني: عملية إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية.

المحور الثالث: واقع تطبيق البنوك الإسلامية لاتفاقيات بازل

المحور الأول : طبيعة المخاطر التي تتعرض لها البنوك الاسلامية.

1. المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية

1.1. مخاطر الائتمان:

إصطلاحا، يعد من الأنسب استخدام عبارة "مخاطر الائتمان" في البنوك التقليدية التي تمنح قروضا بفوائد (wahyudi, rosmanita, & budi prasetyo, 2015, p. 38) .أما المصطلح الأكثر دقة بالنسبة للبنوك الإسلامية فهو "مخاطر التمويل"، ذلك أنه يغطي مخاطر أخرى من العقود التمويلية مثل القروض بدون فوائد، العقود القائمة على البيع (السلم، المرابحة، الاستصناع) وعقود الإجارة. تقليديا، يقصد بمخاطر الائتمان تلك المخاطر التي تنشأ بسبب تدهور وضعية العميل التي تؤدي إلى فشله المحتمل في سداد المدفوعات الموعودة سواء جزئيا أو كليا(arvanitis & gregory, 2001, p. 04) . هذا الفشل في الدفع أو التقصير يمكن أن يكون ناجما عن سببين: عدم القدرة على الدفع أو عدم الرغبة في دفع القرض المتعثر.

في حالة عقود مرابحة، تتعرض البنوك الإسلامية لمخاطر الائتمان عندما تقوم بتسليم الأصل للعميل ولكنها لا تتلقى دفعات منه في الوقت المناسب. وفي عقود السلم أو الاستصناع، يتعرض البنك لخطر الفشل في التوريد في الوقت المحدد أو عدم توفيره على الإطلاق. ومع استثمارات المضاربة، تتعرض البنوك الإسلامية لمخاطر ائتمانية عالية على المبالغ المقدمة للمضارب. ذلك أن البنك ليس في وضع يمكنه من معرفة وتحديد كيفية مراقبة أنشطة المضارب بدقة. حيث يكمن الخطر في الأسواق التي يكون فيها عدم التماثل في المعلومات مرتفعا وشفافية منخفضة في الإفصاح المالي للمضارب.

تعتمد مخاطر الائتمان على نوع هيكل التمويل الإسلامي القائم، مثل المرابحة، المضاربة، المشاركة، الإجارة وبيع السلم، حيث تحمل المرابحة أقل المخاطر. وبالتالي، يرتبط التمويل الإسلامي بمخاطر ائتمانية منخفضة، حيث تكون أغلب أصول البنوك الإسلامية ذات طبيعة دينية ناتجة عن التمويل القائم على البيع بينما.(swartz, 2013, p.381)

2.1. مخاطر السيولة:

تنتج مخاطر السيولة من صعوبة الحصول على نقد بتكلفة معقولة سواء من القروض (مخاطر السيولة التمويلية) أو بيع الموجودات (مخاطر سيولة الأصول)(hassan & lewis, 2007, p. 145). وتعد مخاطر السيولة الناشئة عن كلا المصدرين أساسية بالنسبة للبنوك الإسلامية. ولعدد من الأسباب، تعد البنوك الإسلامية معرضة لمخاطر سيولة أكثر. أولا، هناك تقييد الفقهي على توريق الأصول الموجودة بالبنوك الإسلامية، والتي تعتبر في الغالب ديونا بطبيعتها. ثانيا، بسبب بطء تطور الأدوات المالية أصبحت البنوك الإسلامية غير قادرة على جمع الأموال من السوق بسرعة. ثالثا، يوفر المقرض الملاذ الأخير (Le prêteur de dernier recours) تسهيلات السيولة الطارئة للبنوك عند الحاجة والتي تستند على الفائدة. وبالتالي لا تستطيع البنوك الإسلامية الاستفادة منها.

3.1. مخاطر التشغيل:

تعبر مخاطر التشغيل عن مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية، الأشخاص والتكنولوجيا أو نتيجة لأحداث خارجية (Basel committee on banking supervision, 2001, p. 03). ونظرا لحداثة البنوك الإسلامية، يمكن أن تكون المخاطر التشغيلية ذات آثار حادة من حيث المخاطر المتعلقة بموظفي المؤسسة، ذلك أنها لا تمتلك ما يكفي من الموظفين المؤهلين (الكفاءة والقدرة) للقيام بالعمليات المالية الإسلامية. ونظرا لطبيعة الأعمال المختلفة، قد لا تكون البرامج الحاسوبية المتاحة في السوق للبنوك التقليدية مناسبة للبنوك الإسلامية، ما يؤدي إلى مخاطر النظام لتطوير واستخدام تكنولوجيات المعلومات في البنوك الإسلامية.

أ. مخاطر الامتثال للشريعة الإسلامية:

تعد مخاطر عدم الامتثال للشريعة نوعا من مخاطر التشغيل التي تواجهها البنوك الإسلامية، (خالدي وبن حبيب، 2016، ص 257) ووفقا لمجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، تعرف على أنها المخاطر التي تنشأ نتيجة لعدم التزام البنك الإسلامي بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية التي تحددها الهيئة الاستشارية الشرعية أو المؤسسات المماثلة التي ينشط فيها البنك الإسلامي. ويشمل الحكم على امتثال البنك الإسلامي بالمبادئ الشرعية على كافة المكونات المتعلقة بالنشاط التشغيلي للبنك.

- **إدارة مخاطر الامتثال بالشريعة الإسلامية والتخفيف منها**

تتم إدارة مخاطر الامتثال بالشريعة الإسلامية على مرحلتين: (wahyudi, rosmanita, & budi prasetyo, 2015, p. 182)

- ✓ مرحلة ما قبل تشغيل الأعمال وتتم فيها مراجعة العديد من أفكار المنتجات الجديدة المقترحة على الجمهور، وهذا بموافقة الهيئة الاستشارية الشرعية.
- ✓ مرحلة ما بعد تشغيل الأعمال وهذا من خلال تقييم كل منتوج أو خدمة معروضة على الجمهور، للتأكد من مدى اتساقها في دعم وممارسة المبادئ الشرعية.

ومن خلال تنفيذ هاتين المرحلتين، من المتوقع أن تتم عملية إدارة مخاطر الامتثال بالشريعة الإسلامية بسلاسة، ويمكن التقليل من أي ميل للتجاوز أو الانحراف عن المبادئ الشرعية. ففي حالة تواجد تجاوزات في المرحلة الأولى ينبغي إيقاف تطوير المنتوج الجديد. وفي حالة وجودها في المرحلة الثانية، يرى مجلس الخدمات المالية الإسلامية أن أي إيرادات مكتسبة من المعاملة لا يمكن قبولها أو تعتبر خسارة.

4.1. مخاطر السوق

يمكن أن تكون مخاطر السوق نظامية ناشئة عن مصادر كلية، أو غير نظامية باعتبارها أصولا أو أداة خاصة. على سبيل المثال، تندرج مخاطر أسعار العملات وأسعار الأسهم ضمن الفئة النظامية (الكلية)، أما الحركة في أسعار السلع أو الأصول التي يتعامل معها البنك تندرج ضمن مخاطر السوق المحددة. وتتعرض البنوك الإسلامية لمخاطر السوق نتيجة التقلب في قيم الموجودات القابلة للتداول، القابلة للتسويق، أو القابلة للتأجير.(van Greuning & Iqbal, 2008, p.157)

تندرج تحت مخاطر الهوامش (Risque Mark-up) عقود المرابحة وأدوات التمويل التجاري الأخرى ثابتة طوال مدة العقد في حين يمكن أن يتغير معدل المؤشر Benchmark rate. وفي ما يتعلق بمخاطر الأسعار (في حالة بيع السلم) تتعرض البنوك الإسلامية لتقلب أسعار السلع الأولوية خلال الفترة ما بين تسليم السلعة وبيع السلعة بسعر السوق السائد.

وفي حالة الإجارة التشغيلية، يتعرض البنك لمخاطر السوق بسبب انخفاض القيمة المتبقية للأصل المؤجر عند انتهاء فترة الإيجار أو في حالة الإنهاء المبكر بسبب التخلف عن السداد على مدى فترة العقد.

أ. **مخاطر معدل العائد:** تنتج مخاطر معدل العائد من عدم اليقين حول العوائد التي ستتحصل عليها البنوك على أصولها(van Greuning & Iqbal, 2008, p. 159). ويمكن أن تؤدي حالة عدم اليقين هذه إلى تباين في توقعات أصحاب حسابات الاستثمار من جانب المطلوبات.

تمتلك البنوك الإسلامية مزيجا من الاستثمارات القائمة على الهامش (Mark-up based) وتلك القائمة على الأسهم (Equity-based)، ذات قدر عال من عدم اليقين. وعلاوة على ذلك، يكون العائد على الودائع في البنوك التقليدية محدد مسبقا، في حين أن العائد على الودائع في البنوك الإسلامية متوقع وغير متفق عليه مسبقا.

ب. المخاطر التجارية المنقولة

ويقصد بها نقل المخاطر المرتبطة بالودائع إلى المساهمين. وينشأ ذلك عندما تتخلى البنوك عن جزء من أرباحها تحت ضغط تجاري لدفع المودعين ومنعهم من سحب أموالهم نتيجة لعائد أقل. وتعني المخاطر التجارية المنقولة أن البنك قد يعمل بشكل كامل مع متطلبات الشريعة الإسلامية، إلا أنه قد لا يكون قادرا على دفع معدلات عائد تنافسية مقارنة بنظرائه من البنوك الإسلامية وبقية المنافسين. حينها، سيتحصل المودعون مرة أخرى على الحافز لسحب أموالهم، ولمنعهم من ذلك، سيتعين على مالكي البنك توزيع جزء من حصتهم من الأرباح على مودعي الاستثمارات.

ت. مخاطر الاستثمار في الأسهم

تعرف مخاطر الاستثمار في الأسهم (حقوق الملكية) على أنها تلك المخاطر الناشئة عن الدخول في شراكة Partnership لغرض الاضطلاع أو المشاركة في تمويل معين أو نشاط تجاري عام كما هو موضح في العقد، والذي يشارك فيه مقدم التمويل في مخاطر المشروع (Abdelfattah Salem, 2013, p.47). ويعد هذا الخطر فريدا إلى حد ما بالمؤسسات المالية الإسلامية، باعتبار أن البنوك التجارية التقليدية لا تستثمر على أساس الأصول القائمة على الأسهم. ويمكن أن تؤدي استثمارات الأسهم إلى تقلب أرباح المؤسسة المالية بسبب مخاطر السيولة، الائتمان ومخاطر السوق المرتبطة بحيازات الأسهم.

المحور الثاني : عملية ادارة المخاطر بالبنوك الاسلامية

1. تعريف إدارة المخاطر

هي عملية مستمرة من اتخاذ وتنفيذ القرارات التي من شأنها أن تقلل إلى حد مقبول من تأثير أو حالة عدم التأكد المتعلقة بالتعرض للمخاطر التي لها تأثير على البنك، بمعنى آخر هي الميل الطبيعي للمنظمة باتجاه الموازنة بين الفرص والتهديدات.

تعرف إدارة المخاطر على أنها تحديد، تحليل والسيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الإيرادية للمؤسسة. وبصيغة أخرى فإن إدارة المخاطر هي تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها وإدارتها. (محمد عبد الحميد، 2010، ص37)

2. مراحل إدارة المخاطر

شكل رقم 1 :مراحل تطور إدارة المخاطر

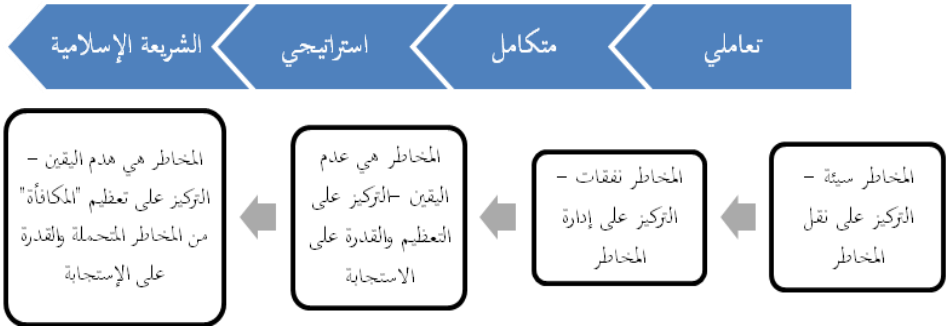

الإدارة التقليدية للمخاطر	الإدارة المتقدمة للمخاطر	إدارة المخاطر وفق الشريعة الإسلامية
• بناء سلبي • تحديد والسيطرة على المخاطر المجازفة • معالجة مسائل الامتثال بشكل منفصل • معاملة إدارة الأمن والطوارئ بشكل منفصل • شراء التأمين لتغطية المخاطر • عدم دمج أو إدارة المخاطر على نطاق واسع عبر المنظمة • مسير المخاطر هو شاري التأمين	• استباقية لمنع المخاطر والحد منها • دمج إدارة الادعاءات والشكاوى، مراجعة العقود، إدارة مخاطر الأحداث الخاصة، التأمين وتقنية نقل المخاطر • انخفاض تكاليف التأمين (العمل الإضافي)	• المخاطر موجودة في الأعمال التجارية والاستثمارات وحتى في حياة المرء • المخاطر هي عدم اليقين بالمستقبل، ممكن أن يكون سلبي أو إيجابي • يمكن تحديد المخاطر، قياسها وإدارتها • استباقية: إدارة المخاطر، زيادة الأثر الإيجابي والحد من السلبية

source: Wahyudi, F. Rosmanita, M. BudiPrasetyo, N I Surya Putri, **Risk management for Islamicbanks**, Op. cit., p 41.

3. أساليب التخفيف من المخاطر في البنوك الإسلامية

يجب على البنوك اتخاذ إجراءات لتخفيف المخاطر، بحيث يعتمد تقسيم المسؤوليات عن هذه الإجراءات بين القطاعين العام والخاص على طبيعة المخاطر وقدرة المؤسسات على المستوى الفردي لتحسين استعدادها للمخاطر. ومن أهم الإجراءات التي قد تنشأ عن منهج تقييم المخاطر نذكر:

- ✓ مواصلة استكشاف النقائص في فهم أهمية المخاطر المختلفة من خلال جمع بيانات جديدة.
- ✓ اختبار الضغط، إذ من الصعب على المؤسسات أن تحكم كيف يمكن أن تتصرف السيولة في الأسواق المالية في ظروف الضغط، لأن ذلك يتطلب فهم الردود السلوكية للمؤسسات الأخرى.

- ✓ السياسة التحوطية، من خلال تصميم المعايير لمتطلبات رأس المال والسيولة. وفي العادة، لا تستهدف هذه المعايير نقاط ضعف محددة، وإنما هي ضمان امتلاك المؤسسات لحواجز كافية للتخفيف من آثار مجموعة من الاضطرابات المحتملة.

أ. معالجة البنوك الإسلامية لمخاطر الائتمان

تواجه البنوك مخاطر الائتمان في كل عملياتها تقريبا ذلك أن علاقتها بعميلها هي علاقة دائن بمدين مهما اختلف التسميات للعقود والمعاملات. ويظهر هذا النوع خصيصا في صيغ التمويل الإسلامي القائمة على عقود المداينة وخاصة عند المماطلة في تسديد الديون. لذا سعت العديد من البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية إلى إيجاد طرق ووسائل لمعالجة هذا المشكل تحقق غرض الزجر أو التعويض أو كلاهما معا شرط مشروعيتها. وفيما يلي سنعرض أهم هذه المعالجات النظرية والعملية:(خالدي و بن حبيب، 2016، ص257)

❖ **توثيق الدين بالرهون والضمانات**

يعد توثيق الديون بأنواع الرهون كالعقار والمنقولات والأسهم، والضمانات العينية والشخصية وضمانات الطرف الثالث والأوراق التجارية وغيرها من أهم سبل سد الذريعة إلى المماطلة في التسديد أو في حالة الإفلاس.

❖ **رفع معدل الزيادة في الثمن الآجل**

في حالة القروض الاستهلاكية، يترتب عن مماطلة العميل في تسديد دينه زيادة تكاليف الأعمال لدى البنوك الإسلامية مقارنة بمنافسيها. ذلك أن الخسارة الناتجة عن مماطلة العميل في عملية واحدة لا بد من تحميلها إلى عملية أخرى مربحة (نقل المخاطر). سيتوجب على البنوك الإسلامية توزيع قدر أدنى من الأرباح على المستثمرين وأصحاب الملكية وبالتالي سيضطرون إلى سحب أموالهم.

❖ **الحسم من القسط عند تسديد الدين في أجله المحدد**

أساس هذه الطريقة وعد البنك للعميل عند إبرام العقد بتقليص مبلغ الدين في حالة التزامه بتسديد الدين في الوقت المحدد. ويتم تطبيق هذا الأسلوب في حالة وجود احتمال عن تأخر العميل في السداد مع عدم وجود وسائل لردعه عن المماطلة.

❖ **فرض غرامات على المماطل ثم توجيهها لأغراض البر والخير**

يكمن الهدف من هذه الطريقة في ردع المدين وليس في تعويض الدائن. عكس الطريقة السابقة، يتم إدراج هذا الشرط في أصل العقد ويوافق العميل على دفع هذه الغرامات في حالة التأخر عن السداد عند التاريخ المحدد. لا تعوض هذه الطريقة البنك عن فرصة الربح الضائعة بل توجه للجمعيات الخيرية والمؤسسات التي تعتني بالفقراء.

❖ **إنشاء صندوق للتأمين تحال إليه الديون المتعثرة**

اقترح بعض الكتاب إنشاء صندوق تأمين تساهم فيه البنوك الإسلامية كأعضاء بأقساط مالية تكون مهمته التأمين ضد المماطلة وإفلاس المدين. ففي حالة تعثر المدين، يسترد البنك ماله من ذلك الصندوق ويقوم هذا الأخير بفرض غرامات تعويضية ما يعظم من قدرة على مواجهة التعثر.

❖ **القروض المتبادلة**

اقترح آخرون فكرة إقراض المدين أو إيداعه في حساب جاري لدى البنك، مبلغا مساويا لذلك الذي تأخر عن تسديده لعدد من الأيام أو الأشهر المعادلة لمدة المماطلة. ما يسمح للبنك بتعويض فرصة الربح الضائع عبر استثمار هذا المبلغ وتحقيق عوائد تقارب ما فاته بسبب المماطلة.

❖ **فرض الزيادة على المدين**

تقوم قلة من البنوك الإسلامية بفرض غرامات على المدين المماطل لتعويض البنك عما فاته من ربح وعائد استثماري بسبب تأخر المدين في تسديد ما عليه، شرط ألا ينص العقد على مبلغ الزيادة ولا نسبتها بل يكتفي بالنص على أن عقوبة مالية ستوقع على ذلك العميل في حال المماطلة.

❖ **احتياطي الديون المتعثرة**

على البنوك التقليدية، تقوم البنوك الإسلامية هي الأخرى بتخصيص قسم من الاحتياطات للتعويض عن الخسارة التي قد تقع بسبب إفلاس المدين أو عجزه عن السداد، ويكون ذلك باقتطاع جزء من الأرباح السنوية تستخدم للتخفيف من آثار مخاطر عدم السداد أو الإفلاس في السنة المقبلة. وترتبط نسبة الاحتياطي بحجم التمويل الممنوح وطبيعة الظروف الاقتصادية المحيطة، وبما أن البنوك الإسلامية أكثر عرضة لخطر المماطلة، فذلك سيرغمها على اقتطاع جزء أكبر من الاحتياطات على حساب العائد.

❖ **حلول الأقساط قبل مواعيدها**

ربما تنص بعد عقود البيع الآجلة دفع الأقساط المتبقية في حال تأخر المشتري في دفع قسطين متتاليين، ويحق للمؤسسة المطالبة بجميع الأقساط واتخاذ ما تراه لازما للوصول إلى حقها، مثل ما ورد في قرار مجمع الفقه بمنظمة المؤتمر الإسلامي "يجوز شرعا أن يشترط البائع بالأجل حلول الأقساط قبل مواعيدها، عند تأخر المدين عن أداء بعضها، مادام المدين قد رضي بهذا الشرط عند التعاقد".

ب. وسائل التخفيف من مخاطر السوق

فيما يخص مخاطر السوق المتعلقة بتغير أسعار الموجودات التي يمتلكها البنك عن طريق أساليب التمويل الإسلامي، نجد أن الفقه الإسلامي طور هذه العقود بحيث خفف من مخاطر تغير الأسعار الكامنة في العقود الأصلية كالمرابحة والسلم والاستصناع والإجارة، فوجدت المرابحة للآمر بالشراء، والسلم الموازي، والاستصناع الموازي والإجارة المنتهية بالتمليك.

وفيما يخص مخاطر السوق المتعلقة بتغير أسعار السلع، الأسهم، الصرف والفائدة، هناك أسلوبين رئيسيين للتعامل مع هذا الخطر في المعاملات المالية المعاصرة وهما:

- ✓ مواءمة الأصول والخصوم: يقصد بها مقارنة القيمة السوقية للأصول والخصوم، حيث تكون في البداية متساوية ثم تتغير بمدى تأثرهما بتغير أسعار الفائدة، ما يستدعي إلى مواءمتهما.
- ✓ الاحتماء: ويتم ذلك من خلال أربعة أنواع من العقود هي: الخيارات، التغطية، المستقبليات وعقود المقابلة أو المقايضة.

أما مخاطر السوق المتعلقة بخطر هلاك الموجودات، فمن أهم أساليب مواجهتها التأمين عبر نقل الخطر إلى جهة أخرى (مؤسسة التأمين الإسلامي) بمقابل مالي.

ت. وسائل التقليل من مخاطر السيولة

على عكس البنوك التقليدية، تعرف البنوك الإسلامية فائضا في السيولة نتيجة تدفق الودائع لديها بما يزيد أضعافا عن إمكانات استخدامها.(عطية، 1993، ص90)الأمر الذي ينعكس على الأرباح وعوائد الاستثمار لديها في ظل المنافسة الكبيرة مع نظيرتها التقليدية على اعتبار أن ارتفاع إجمالي الأصول النقدية ينعكس على نسبة الأرباح إلى الأصول. لذا تتطلب إدارة السيولة في البنوك الإسلامية اتخاذ جملة من الإجراءات نلخصها في ما يلي:(الدويك، 2010، ص ص 21-22)

- المراجعة الدورية لسياسة السيولة بما يتناسب مع نشاطات البنك .
- التواصل والتنسيق الدائم بين القائمين على وضع سياسات السيولة وبين الجهات الأخرى التي يتوفر لديها معلومات تؤثر على وضع السيولة (مثل مدراء التمويل والاستثمار).
- تأمين خطط طوارئ بديلة للتمكن من مواجهة أزمات السيولة التي يتعرض لها البنك.
- وضع حدود دنيا لحجم السيولة من قبل السلطات النقدية بما يتلاءم ونشاطات البنك.
- توفير نظام رقابة داخلي للتحقق من كفاية سياسة السيولة وحسن تنفيذها.

ث. وسائل التقليل من مخاطر العائد

يتحمل البنك في حالة ودائع تحت الطلب خسارتها ويضمن أصولها، أما في حالة الودائع الاستثمارية أو الادخارية فإن احتمال الخسارة يبقى قائما ولمواجهته ينبغي على البنك القيام بعدة إجراءات منها: دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، تحليل ملاءة طالب التمويل، تنويع المحافظ الاستثمارية لتوزيع المخاطر، تكوين حسابات احتياطي احترازية مثل احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار.

المحور الثالث :كيفية تطبيق البنوك الإسلامية لاتفاقيات بازل

I. واقع تطبيق بازل الاولى:

البنوك الإسلامية غير بعيدة عن معايير الرقابة الدولية، لأنها جزء من النظام المصرفي في الكثير من الدول، ولكن تطبيقها لابد أن يأخذ بعين الاعتبار الفروقات الجوهرية الموجودة ما بينها وبين البنوك التقليدية.

1. **خصائص نسبة كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية:** يجب أن تكون أكبر من 08 %:(وقا إريكو و بخش، 2001، ص47)

أ – لممارستها للاستثمار الحقيقي يجعلها أكثر عرضة للمخاطر بمختلف أنواعها وخاصة السوقية.

ب– عدم وضوح علاقتها مع البنك المركزي، وعدم ضمانها لكل أنواع الودائع.

ت– عدم قدرتها على مراقبة العميل في صيغة المضاربة، واستخدام الضمانات بمرونة.

2. **تقسيم الأصول حسب درجة خطورتها:** حسب درجة مخاطرها تقسم إلى المجموعات التالية:

1.2. أصول الميزانية: مع مراعاة درجة المخاطر المرتبطة بكل أصل فيمكن تصنيفها إلى:

أ– الصيغ القائمة على أساس تقاسم الربح والخسارة هي أصول مرتفعة المخاطر، ويعطى لها وزن ترجيحي قدره 100 %، مثل: المضاربة، المشاركة والاستثمار الحقيقي...الخ.

ب– الصيغ القائمة على أساس عائد ثابت، يتم التفريق ما بين حالتين:

–إذا كانت غير مرتبطة برهن أو ضمان فهي مرتفعة المخاطر ويعطى لها وزن ترجيحي قدره100%

–إذا كانت مرتبطة برهن أو ضمان سواء كان عقاري أو غيره فيعطى لها وزن ترجيحي قدره 50 %.

ت– فيما يخص باقي أنشطة البنك الإسلامي: يطبق عليها نفس المعاملات الموجودة في الاتفاقية.

2.2. الالتزامات خارج الميزانية: تخضع لنفس المعاملة الواردة في اتفاقية بازلI، لأنها في واقع ممارستها لا تختلف عما هو موجود في البنوك التقليدية ما عدا عدم أخذ الفوائد.

3.2. المشتقات المالية: هناك جدلا ما زال يدور حول مشروعية استعمالها من عدمه (عبد الحميد رضوان حسن، 2005، ص د.ص).

3. **ملاحظات على تطبيق بازلIفي البنوك الإسلامية:** من خلال ما سبق نلاحظ أن أغلب البنوك الإسلامية ورغم النقائص والمشاكل التي تعاني منها في هذا الجانب إلا أنها استطاعت أن تلتزم بالحد الأدنى لرأس المال، رغم تأخرها زمنيا عن البنوك الغربية في تطبيقها.

.II

وقع البنوك الإسلامية من اتفاقية بازلII

هناك العديد من البنوك الإسلامية شرعت في تطبيق اتفاقية بازل II بشكل رسمي مع بداية سنة 2008، و من خلال هذا العنصر سنبين الجهود المبذولة، وما هي مميزات تطبيقها لهذه الاتفاقية، وما هو المنجز والمتوقع منها. مركزين على دراسة حالة بعض البنوك التي توفر لنا عنها معطيات.

1.كيفية تطبيق البنوك الإسلامية لكفاية رأس المال في بازلII

ما يميز البنوك الإسلامية في التعامل مع اتفاقيات الرقابة الدولية، هو عدم وجود اتفاق موحد لتطبيقها، رغم محاولة مجلس الخدمات المالية الإسلامية تطويع الاتفاقية مع خصائصها.

***الانعكاسات السلبية لاتفاقية بازلII على البنوك الإسلامية:** تعتبر اتفاقية بازلII تحد كبير للبنوك الإسلامية وذلك راجع لـ: (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2005، ص30)

– صغر حجم رؤوس أموالها ومحدودية نشاطها.

– انخفاض ربحية البنك نتيجة احتجاز نسب أكبر منها، مما يضر بمصلحة المودعين المستثمرين.

– وقوع أغلبها في الدول النامية ذات المخاطر المرتفعة، مما يحول دون انتقال رؤوس الأموال الخارجية إليها، كما يصعب عليها الحصول على التمويل الخارجي.

– أغلب البنوك الإسلامية تفتقر للإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتحديد مخاطرها.

– تزيد من السيولة غير الموظفة على مستوى البنوك الإسلامية، مما يؤثر سلبا على استخداماتها.

– عدم إلزامية الصيغة المعدة من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ما يؤدي إلى اختلاف طريقة حسابها من بنك إلى آخر بالشكل الذي يؤثر على مصداقية النسب المحسوبة.

– تعزز دور السلطات الرقابية على البنوك الإسلامية، مما قد يخلق لها مشاكل مع بنوكها المركزية، خاصة في ظل عدم وضوح هذه العلاقة في أغلب الدول التي توجد بها.

***الانعكاسات الايجابية:** تتمثل أهم ايجابيات هذه الاتفاقية على البنوك الإسلامية في: (اليوسف، 2007)

– دفعها إلى بذل جهود إضافية للالتزام بها، و منه تحسين الجوانب الفنية، وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر بها.

– تؤمن لها حماية أفضل من الخسائر أو أية تأثيرات سلبية لنقص السيولة.

– تمكنها من تعزيز قدراتها التنافسية.

– تعطيها حرية أكبر في تحديد المخاطر المتنوعة التي تواجهها.

– تشيع ثقافة الإفصاح ونشر المعلومات والتي تهم المتعاملون معها.

III. البنوك الاسلامية و مقررات بازل 3

واقع تطبيق البنوك الاسلامية لمقررات بازل 3

تستعد المصارف الإسلامية للدخول إلى الأسواق المصرفية الدولية بكل ثقة بعد أن كسبت مصداقية على المستوى الدولي وتأثرها الطفيف بانعكاسات الأزمة المالية، وأمام هذا الوضع المستجد فإننا نرى أن المعايير الجديدة المتمثلة في بازل 3 أصبحت ضرورية ولا مفر منها للمصارف الإسلامية التي تمتلك فائضا من السيولة لتعزيز مكانتها ومواجهة التحديات المحلية والدولية، ومن هذا الواقع الذي نعرفه عنها فلن يكون هناك أي عوائق أمام تطبيق المصارف الإسلامية لمعايير بازل 3 لعدة مبررات منها :

- ✓ أن المصارف الإسلامية وخاصة الموجودة منها في البلدان العربية سجلت نسباً مرتفعة من كفاية رأس المال تصل أحياناً إلى 18% بسبب سياسات البنوك المركزية المتشددة تجاهها.

- ✓ كان من أسباب الأزمة المالية العالمية عملية بيع الديون والمسماة بالتوريق بينما المصارف الإسلامية لا تتعامل مع القروض وهي شريك مع المستثمر بالربح والخسارة.
- ✓ اعتمدت معايير بازل 3 اتخاذ نسبتين للوفاء بمتطلبات نسبة السيولة الأولى للمدى القصير وتعرف بنسبة تغطية السيولة بينما الثانية لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل، لغرض توفير موارد سيولة ثابتة بينما المعروف عن المصارف الإسلامية بأنها تمتلك فائض سيولة مرتفعا.

قد تكون هناك بعض المشاكل والصعوبات التي تواجه بعض البنوك في الدول النامية في توفير متطلبات السيولة التي أقرتها هذه المعايير بسبب صغر حجم رؤوس أموالها والكلفة التمويلية التي ستتحملها هذه المصارف وهذا يمثل فرصة مناسبة للصيرفة الإسلامية للنظر بكل جدية إلى اغتنام هذه الفرصة في تحقيق مكاسب تنافسية والاستعداد للتعامل مع معايير هذه الاتفاقية، وأمام هذا الواقع فإننا نرى أن البنوك الإسلامية قادرة على استيعاب متطلبات بازل 3 حتى تؤكد مكانتها في النظام المصرفي وتستفيد من الميزة التنافسية لها لكسب حصتها من الصناعة المصرفية.(ناصر،2011).

خاتمة:

تتعرض البنوك الإسلامية كغيرها من البنوك لمجموعة من المخاطر المصرفية، وتتزايد حدة هذه المخاطر على البنوك الإسلامية نظرا لالتزامها بقواعد الشريعة الإسلامية وغموض علاقتها مع البنوك المركزية في أغلب البلدان التي تنشط فيها،وقد سعت البنوك الإسلامية للالتزام باتفاقيات مقررات لجنة بازل، إلا أنها تواجه مشاكل عديدة في تطبيق نصوص هذه الاتفاقية نظرا لإختلاف طبيعة نشاطها عن البنوك التقليدية، واعتمادا على ما جاء في المحاور السابقة من تقييم لتأثير اتفاقيات بازل على النظام المصرفي الإسلامي،قمنا بوضع وتسطير جملة من الاقتراحات والتوصيات التي رأيناها مناسبة ومن أهم هذه التوصيات والاقتراحات نذكر:

- ✓ اهتمام أكبر من قبل البنوك المركزية بالبنوك الإسلامية والأخذ بعين الاعتبار لخصائصها.
- ✓ تطوير إستراتيجية إدارة المخاطر بما يتلاءم مع درجة تطور عمليات البنك ومستوى مخاطره.
- ✓ تعزيز الكوادر البشرية وتأهيلها للإشراف على مختلف المخاطر، وتطوير قدراتهم في هذا المجال.
- ✓ تطوير أدوات وأنظمة لقياس المخاطر وفقا لطرق التقييم الداخلي، للاستفادة من مزاياها.
- ✓ توحيد الجهود ما بين البنوك الإسلامية للالتزام بصيغ مجلس الخدمات المالية الإسلامية.
- ✓ التعاون وتوحيد الجهود لإنشاء مؤسسات تقييم مختصة في المصارف الإسلامية؛
- ✓ يجب على البنوك أن تهتم أكثر بالإفصاح عن الإستراتيجية العامة لإدارة المخاطر بأسلوب يسمح للمستثمرين والأطراف ذات العلاقة تحديد كفاءتها.
- ✓ الاهتمام أكثر بتدعيم رأس المال في البنوك، خاصة البنوك الإسلامية التي تتميز بانخفاض كفاية رأس مالها مقارنة مع البنوك التجارية التي تنشط معها؛

- ✓ الاهتمام بجانب الاستخدامات وذلك عن طريق تنويع مجالات النشاط وتقديم ابتكارات جديدة بما يتلاءم مع الشريعة الإسلامية.
- ✓ أن تتمسك البنوك الإسلامية فعليا بقواعد الشريعة الإسلامية، ومحاولة خلق مبادئ راسخة لها للصمود في وجه البنوك التقليدية، خاصة قضية عدم ضمان الودائع الاستثمارية والتي بينت أن الكثير من البنوك الإسلامية تمتنع عن تحميلهم الخسائر لعدم فقدانهم.
- ✓ يجب على مجلس الخدمات المالية الإسلامية تعديل مقررات لجنة بازل 3 وفقا لخصوصية وطبيعة عمل البنوك الإسلامية، من أجل السماح للبنوك الإسلامية من اعتماد هذه المعايير الدولية الجديدة، بما يساعد على تطويرها وتعزيز تنافسيتها.
- ✓ محاولة العثور على بعض الحلول من أجل تحسين سيولة البنوك الإسلامية في الأجل القصيرة لتسهيل إدارة السيولة بها وللوفاء بمتطلبات السيولة وفقا مقررات بازل 3، وهذا من خلال خلق أسواق مالية إسلامية تقدم خدمات وأدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- ✓ في الأخير ومهما قيل عن إيجابيات وسلبيات هذه الاتفاقية فإنها بعد تطبيقها، أصيب العالم بأسوأ أزمة مالية في تاريخه منذ 1929، وأغلب البنوك الإسلامية حتى الآن لم تتأثر بشكل كبير ومباشر بها، رغم إشارة الكثير من الجهات إلى انخفاض أرباح بعضها خلال الثلاثي الرابع من سنة 2008. وحتى الآن لا يمكننا الحكم على مدى تأثيرها عليها، نظرا لعدم توفر المعلومات الكافية حولها.

قائمة المراجع

أولا – المراجع باللغة العربية :

– جمال الدين عطية.(1993). البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم، التقويم والاجتهاد، النظرية والتطبيق. لبنان: المؤسسة الجامعية للنظرية والدراسات والنشر والتوزيع.

– خديجة خالدي، وعبد الرزاق بن حبيب.(2016). ماذج وعمليات البنك الإسلامي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

– سليمان ناصر.(12 مارس,2011). مكن للبنوك الإسلامية أن تطبق «بازل »1دون صعوبات. الاقتصادية الإلكترونية.

– سمير عبد الحميد رضوان حسن.(2005). لمشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها – دراسة مقارنة بين النظم الوضعية (الإصدار 01). مصر: دار النشر للجامعات.

– عبد الحي محمد عبد الحميد.(2010). رسالة ماجيستير في العلوم المالية و المصرفية. دارة المخاطر في المصارف الاسلامية – دراسة مقارنة. حلب، سوريا: جامعة حلب.

– عبد القادر الدويك.(2010). لمؤتمر الخامس للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في سورية، بنك سورية الدولي. إدارة السيولة في المصارف الإسلامية،. سوريا.
– عدنان اليوسف.(2007). معايير لجنة بازل 20وصغر حجم الرساميل أبرز التقديات أمام البنوك الإسلامية. مجلة الشرق الأوسط.
– مجلس الخدمات المالية الإسلامية.(2005). معياركفاية رأس المال للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية،.
– وقا وقا إريكو، وميترا فرح بخش.(2001). النظام المصرفي الإسلامي: قضايا مطروحة بشأن قواعد التنظيم الاحترازي والمراقبة. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الاسلامي.

ثانيا – المراجع باللغة الأجنبية:

- Abdelfattah Salem, R. (2013). Risk management for Islamic banks.United kingdom: EDINBURGH University Press.
- arvanitis, a., & gregory, j. (2001). Credit: The complete guide to pricing, hedging and risk. france: Risk Waters Group .
- Basel committee on banking supervision. (2001). Working paper on the regulatory treatment of operational.Bank for international settlements.
- hassan, M., & lewis, M. (2007). Handbook of Islamic banking.Edward Elgar Publishing Limited.
- M Venardos, A. (2006). Islamic banking and finance in south-east Asia: Its development and future (éd. 2 nd edition, Vol. 03). World Scientific.
- M Venardos, A. (2010). Current issues in Islamic banking and finance: Resilience and stability in the present system.World Scientific.
- Swartz, N. (2013). Risk management in Islamic banking. African journal of business management, 7(37).
- van Greuning, H., & Iqbal, Z. (2008). Risk analysis for Islamic banks.Washington: The World Bank.
- wahyudi, I., rosmanita, F., & budi prasetyo, M. (2015). Risk management for Islamic banks.Finance: Viley Finance Series.